

سر صناعة الإعراب

باب لحاق اللام بالأفعال .

وتلحقها على ضربين عاملة وغير عاملة .

فالعامة لام الأمر وهي مكسورة جازمة وذلك قولك ليقيم زيد وليقعد عمرو وزعم الفراء أن من العرب من يفتح هذه اللام لفتحة الياء بعدها وهذا كلام يستفاد منه أنه إن انكسر حرف المضارعة أو انضم أن لا تكون هذه اللام مفتوحة نحو ليكرم زيد عمرا ولتعلم ذلك . ومتى اتصل بهذه اللام من قبلها واو العطف أو فاؤه فإسكانها للتخفيف جائز وذلك قولك وليقيم زيد فليقعد جعفر وإنما جاز إسكانها لأن الواو والفاء كل واحد منهما حرف منفرد ضعيف لا يمكن الوقوف عليه دون اللام فأشبهت اللام لاتصالها بما قبلها واحتياجه إليها الخاء من فخذ واللام من علم فكما تقول فخذ وعلم ا □ ذاك كذلك جاز أن تقول فليقم وليقعد وقد فعلوا هذا أيضا في غير هذا الموضع فقالوا أراك منتفخا فأسكنوا الفاء لأن تفخا من منتفخ ضارع بالوزن فحذا وكبدا فأما قراءة الكسائي وغيره (ثم ليقتضوا تفثهم) و (ثم ليقطع) فمردودة عند أصحابنا وذلك أن ثم حرف على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليه وإذا أمكن الوقوف لزمك الابتداء بالساكن وهذا غير جائز بإجماع فمن هنا دفعه أصحابنا واستنكروه فلم يجيزوه وسألت أبا علي يوما عن هذا فقلت له هلا جازت قراءة الكسائي هذه على تشبيهه ثم بالواو